ديكٌ منفوش الريش

بسمة النسور

على إثر اندلاع شجار روتيني جديد، اعتادته منذ الأشهر الأولى لزواجهما حين اكتشفت أنّ فترة الخطوبة، التي امتدّت سنة من الزيف والادّعاء والمجاملات والكذب، لم تكن كافيةً لتفضح طبيعته السلطوية المستبدّة، وبسبب اعتذارها عن مرافقته في زيارة ابنة عمّته لتأدية واجب تهنئتها بمولود أنجبته أخيراً، قالت له: «أنت تعرف أنّني لا أطيق ابنة عمّتك وهي كذلك لا تطيقني، لسنا صديقتين، لذلك، ليس من واجبي مجاملتها لمجرّد أنّها تُمتُّ إليك بصلة قرابة، بإمكانك الذهاب وحدك وقضاء بعض الوقت مع زوجها الذي هو صديقك». صرخ في وجهها مُحتدّاً: «اسمعيني جيداً، أنا رجل البيت وصاحب الكلمة، أنا أقرّر وأنت تنفّذين، هكذا ستسير الأمور، سترافقينني رغماً عن أنفك، أنت زوجتي ومن واجبك طاعتي من دون نقاش، لستُ مثل والدك ضعيف الشخصية (الدنبول) المحكوم من زوجته، ولا أريد أن تكرّري نموذج والدتك، سليطة اللسان التي تتّخذ القرارات وتتحكّم في شؤون العائلة. لا يوجد سوى ديك واحد في هذا البيت، عليك أن تفهمي هذا. إذا وُجد ديك آخر فسوف يتصارعان حتى يقتل أحدهما الآخر.

لم تكنّ تلك المرّة الأولى التي يسوق فيها مثال الديكين المتصارعين حتى الموت. لاذت بالصمت، وهي تحاول ابتلاع إهانته غير المبرّرة لوالديها، وهما عندها، وعند المحيطين كذلك، نموذج حضاري لعلاقة زوجية قائمة على المحبّة والاحترام المتبادل والندّية، وهي التي نشأت في جو أسري قائم على التفاهم والانسجام واحترام كلّ طرف مساحة الآخر، في كنف أب تقدّمي مثقّف لا يعاني عُقَداً ذكوريةً فلم يميّز يوماً بين الأبناء والبنات، ولم يشعر قط بالحرج في التعاون مع زوجته، المرأة العاملة، في تدبير شؤون المنزل من تنظيف وترتيب وغسيل، وأم قوية الشخصية، شريكة حقيقية لزوجها، تحبّه وتقدّره صديقاً وزوجاً ونموذجاً مُشرّفاً متخلّصاً من مفاهيم مجتمعية بالية حول التقسيم النمطي التقليدي البائس للأدوار المفترضة لكلّ من الرجل والمرأة. فلم يتوانَ يوماً عن الوقوف إلى جانب زوجته في المطبخ، يعدّان معاً الوجبات الشهية، وينظفان الأطباق، ويترثرثان مثل أيّ صديقين قديمين. كان يشاركها ما يحدث معه في العمل ويستمع باهتمام إلى آرائها، ويقدّر عالياً كفاحها معه في عُمُر بأكمله، ويعترف بمساهمتها القيّمة في تحسين دخل العائلة، ولا يُخفي إعجابه بتميّزها المهني ويفخر بمنجزها الأكاديمي وأسلوب تعاملها الراقي، من دون شعور بالتهديد لمكانته داخل الأسرة. لم تتخيّل صاحبتنا أنّ نموذج والديها المتحضر والمختلف عن سياق مجتمع ضيّق الأفق سوف يُفشّر من زوجها بتلك التوصيفات المتخلّفة التي تعبّر عن عقلية متحجرة عفنة. كان ذلك صعباً على امرأة تربّت على الاستقلالية وعزة النفس وأهمية إثبات الذات أكاديمياً ومهنياً. صمتت، وقد وصلت إلى مرحلة اليأس المطلق، ولم تعد تجد أيّ جدوى في خوض نقاش آخر لن يفضي إلى نتيجة مع رجل مهزوز عديم الثقة بنفسه، مسكون بهاجس السلطة ووهم التفوّق البيولوجي، ولا يفترض في زوجته وشريكة حياته سوى القيام بدور الدجاجة المطيعة البيّاضة. لم يكن أمامها سوى أن تغادر هذه العلاقة المسمومة غير الواعدة بأيّ تغير قبل أن تتورط بإنجاب بنات سيتورطن حتماً مع أب يُكِنّ الاحتقار لأنوثتهن، ولن يُقدّم لهن، رغم شهادته الجامعية العليا ومستواه الاجتماعي المرموق، سوى بيئة رجعية قائمة على التحكّم والقهر ومصادرة الإرادة. وبينما الزوج المُقتدر يواصل ثرثرته حول نظرية الديك والدجاجة، كانت توضّب حقائبها وتغادر البيت الذي حلمت باستمراره ملاذاً دافئاً مستقراً حميماً، من دون أن تُلقي بالاً للديك منفوش الريش، الذي واصل صياحَه الفارغ، حتى إنها لم تفكّر في الالتفات إلى الوراء.

هل تتجه تونس إلى انتخابات رئاسية؟

العهدي مبروك

الأرجح أن تشهد تونس هذه السنة انتخابات رئاسية، رغم أنّ العديدين يشكّكون في إمكانية انتظامها بعْضَ النظر عن مآلاتها وشروط عقدها. ما يستند إليه هؤلاء أنّ أيّ موقف رسمي لم يُؤكّد أنّ الانتخابات ستعقد من حيث المبدأ، باستثناء إشارات عابرة صرّح بها بعض أعضاء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات توحي بأنّها تستعدّ لانتخابات رئاسية في آخر ثلاثية الحماية الحالي (2024)، بل إنّها، وقد أكملت مهمتها المتعلقة بالانتخابات المحلية والجهوية قبل أسابع قليلة، جاهزة لإدارة الانتخابات الرئاسية. وفي غياب المحكمة الدستورية، سيظلّ الرئيس، كما أكّد شخصياً غير مرّة، الوحيد المؤول عن فهم الدستور وتطبيقه وهو الذي صاغه. لقد مارَسَ وظيفةَ المؤول الوحيد لدستور 2014، وبمقتضى فهمه «المعنى الحقيقي» للفصل 80 منه، أعلن حلّ البرلمان السابق والحكومة، حتى انتهى لاحقاً إلى تعليق الدستور وتطبيقه وهو ما استشف أغلبية الدارسين؛ من أعداء الداخل، وهو الذي يخوض، كما يقول في جلّ خطاباته، حرب تحرير وطنية ضدّهم، إلى إمكانية أن يستضر جملة التهديدات الأخرى، على غرار عدم الاستقرار الأمني على الحدود والليبية والجماعات الإرهابية النائمة، رغم الضربات القاتلة التي وجّهتها إليها قوات الأمن والجيش التونسيّان.

لا يستبعد هؤلاء أن يشكّل كلّ هذه العلل حججاً لتأجيل الانتخابات إلى وقت غير محدّد، غير أنّ الأمر ليس بمثل هذه السهولة التي يتصوّرها أصحاب هذا الترجيح، فالرئيس بنى كلّ مساره على ركن صلب لا يستطيع أحد أن يزعزعه، وهو الشرعية الانتخابية التي منحته بشفافية ونزاهة تولي منصب رئاسة الجمهورية. له بات الرئيسُ على «ظهر دبابة» ولم يسرق فوزه الانتخابي من صناديق اقتراع مزوّرة. خاض انتخابات تشكّك فيها المعارضة، ولم يقدح فيها خصمه آنذاك (نبيل القروي) الذي التقاه في سباق انتخابي كانت الدورة الثانية مضماره، سلّم الجميع بالنتيجة التي فاز فيها بانتخابات شهد أيضاً العالم بنزاهتها ولم تتحفّظ عليها المنظمات والهيئات المختصّة في مراقبة الانتخابات تلك. لاحقاً شكّك الرئيس في نزاهة تلك الانتخابات، وذكر فساد المال الانتخابي الذي تعهّد بمحاربته لاحقاً، ولكنّ الأرجح أنّه كان يقصد المناخ الانتخابي العام الذي تلاعب بإرادة الناخبين، ولم يقصد نتائج الصندوق النهائية. هذه الشرعية الانتخابية هي التي تمنحه سلطة تأويل واسع للحياة السياسية برمّتها، على اعتبار أنّ الشعب فوّض إليه كلّ السلطات، أعضاء الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات توحي بأنّها تستعدّ لانتخابات رئاسية سؤال يطرح نفسه بشدّة حاليا، بعد الهجوم الإيراني المباشر الأوّل من نوعه، يجب الاعتراف أنّ حرب الإسناد التي يخوضها حزب الله كانت قد وصلت، قبل الهجوم، إلى مفترق صعب، تشابكت فيه ظروف داخلية وعسكرية وإقليمية، فحزب الله بعد مرور نصف سنة على الحرب افسرائيلية في غزّة، ومع عدم بروز أفق يبشّر بانتهاء هذه الحرب في وقت قريب، ولا حتى التوصّل إلى هدنةٍ إنسانية لتبادل الأسرى. هذا كلّه، جعله في وضع لا يُحسد عليه. وبعد الهجوم الإيراني، ورغم النجاح الذي حقّقته إيران، يبدو أنّ المنطقة كلّها أصبحت على كفّ عفريت. وفي لبنان خصوصاً، حيث يوجد أهم ذراع عسكري لإيران على بعد مسافة كيلومترات قليلة من الحدود مع إسرائيل، يبدو النجاح الإيراني على أنّه مقدّمة لمواصلة التنكيل بالشعب والسطو على سيادته. للردّ بالتهديد لمكانته داخل الأسرة. لم تتخيّل صاحبتنا أنّ نموذج والديها المتحضر والمختلف عن سياق مجتمع ضيّق الأفق سوف يُفشّر من زوجها بتلك التوصيفات المتخلّفة التي تعبّر عن عقلية متحجرة عفنة. كان ذلك صعباً على امرأة تربّت على الاستقلالية وعزة النفس وأهمية إثبات الذات أكاديمياً ومهنياً. صمتت، وقد وصلت إلى مرحلة اليأس المطلق، ولم تعد تجد أيّ جدوى في خوض نقاش آخر لن يفضي إلى نتيجة مع رجل مهزوز عديم الثقة بنفسه، مسكون بهاجس السلطة ووهم التفوّق البيولوجي، ولا يفترض في زوجته وشريكة حياته سوى القيام بدور الدجاجة المطيعة البيّاضة. لم يكن أمامها سوى أن تغادر هذه العلاقة المسمومة غير الواعدة بأيّ تغير قبل أن تتورط بإنجاب بنات سيتورطن حتماً مع أب يُكِنّ الاحتقار لأنوثتهن، ولن يُقدّم لهن، رغم شهادته الجامعية العليا ومستواه الاجتماعي المرموق، سوى بيئة رجعية قائمة على التحكّم والقهر ومصادرة الإرادة. وبينما الزوج المُقتدر يواصل ثرثرته حول نظرية الديك والدجاجة، كانت توضّب حقائبها وتغادر البيت الذي حلمت باستمراره ملاذاً دافئاً مستقراً حميماً، من دون أن تُلقي بالاً للديك منفوش الريش، الذي واصل صياحَه الفارغ، حتى إنها لم تفكّر في الالتفات إلى الوراء.

حرب الإسناد بعد الهجوم الإيراني على إسرائيل

رندة حيدر

كيف سيؤثّر الهجوم الإيراني الصاروخي، المباشر وغير المسبوق، على إسرائيل في حرب الإسناد التي بدأها حزب الله على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، دعماً للحرب التي تخوضها حركة حماس في قطاع غزّة؟ سؤال يطرح نفسه بشدّة حالياً، بعد الهجوم الإيراني المباشر الأوّل من نوعه. يجب الاعتراف أنّ حرب الإسناد التي يخوضها حزب الله كانت قد وصلت، قبل الهجوم، إلى مفترق صعب، تشابكت فيه ظروف داخلية وعسكرية وإقليمية، فحزب الله بعد مرور نصف سنة على الحرب افسرائيلية في غزّة، ومع عدم بروز أفق يبشّر بانتهاء هذه الحرب في وقت قريب، ولا حتى التوصّل إلى هدنةٍ إنسانية لتبادل الأسرى. هذا كلّه، جعله في وضع لا يُحسد عليه. وبعد الهجوم الإيراني، ورغم النجاح الذي حقّقته إيران، يبدو أنّ المنطقة كلّها أصبحت على كفّ عفريت. وفي لبنان خصوصاً، حيث يوجد أهم ذراع عسكري لإيران على بعد مسافة كيلومترات قليلة من الحدود مع إسرائيل، يبدو النجاح الإيراني على أنّه مقدّمة لمواصلة التنكيل بالشعب والسطو على سيادته. للردّ بالتهديد لمكانته داخل الأسرة. لم تتخيّل صاحبتنا أنّ نموذج والديها المتحضر والمختلف عن سياق مجتمع ضيّق الأفق سوف يُفشّر من زوجها بتلك التوصيفات المتخلّفة التي تعبّر عن عقلية متحجرة عفنة. كان ذلك صعباً على امرأة تربّت على الاستقلالية وعزة النفس وأهمية إثبات الذات أكاديمياً ومهنياً. صمتت، وقد وصلت إلى مرحلة اليأس المطلق، ولم تعد تجد أيّ جدوى في خوض نقاش آخر لن يفضي إلى نتيجة مع رجل مهزوز عديم الثقة بنفسه، مسكون بهاجس السلطة ووهم التفوّق البيولوجي، ولا يفترض في زوجته وشريكة حياته سوى القيام بدور الدجاجة المطيعة البيّاضة. لم يكن أمامها سوى أن تغادر هذه العلاقة المسمومة غير الواعدة بأيّ تغير قبل أن تتورط بإنجاب بنات سيتورطن حتماً مع أب يُكِنّ الاحتقار لأنوثتهن، ولن يُقدّم لهن، رغم شهادته الجامعية العليا ومستواه الاجتماعي المرموق، سوى بيئة رجعية قائمة على التحكّم والقهر ومصادرة الإرادة. وبينما الزوج المُقتدر يواصل ثرثرته حول نظرية الديك والدجاجة، كانت توضّب حقائبها وتغادر البيت الذي حلمت باستمراره ملاذاً دافئاً مستقراً حميماً، من دون أن تُلقي بالاً للديك منفوش الريش، الذي واصل صياحَه الفارغ، حتى إنها لم تفكّر في الالتفات إلى الوراء.

واجهت حرب الإسناد التي يخوضها حزب الله أخيراً عدة تحدّيات. فعلى صعيد الداخل اللبناني، ازدادت حدّة الأصوات المعارضة للحرب التي تشنّها فريق من اللبنانيين «ليست معركته»، الأمر الذي فتح مجدّداً بازار المزايدات بشأن استثمار الحزب بقرار الحرب والسلم وتعريض لبنان كلّه للخطر، وعودة الأصوات المطالبة بنزع سلاح الحزب. كما برزت في الفترة الأخيرة حالةٌ من التململ وسط أهالي الجنوب اللبناني، وغالبيّتهم من مؤيّدي حزب الله ويشكّلون قاعدته وخزّانه الشعبي، حيال مآلات المواجهات الدائرة على أراضيهم التي يدفعون ثمنها من أرواحهم وممتلكاتهم وأرزاقهم، وحدهم من دون سائر اللبنانيين الذين يبدون يعيشون في عالم آخر لا يمتّ بصلة إلى ما يجري في الجنوب، ما يُحيل حالة «شيزوفرينيا» اعتاد اللبنانيون عليها، وهي العيش على حافة خطر حرب شاملة، وفي الوقت نفسه، تستمرّ الحياة اليومية كما لو أنّ الحرب بعيدة ولن تحدُث. تُضاف إلى هذا كلّه حوادث متفرقة أثارت كوابيس الحرب الأهلية بعد مقتل مسؤول التنسيق لحزب القوات اللبنانية، أكبر الأحزاب المسيحية المعارضة لحزب الله، في حادثة سرقة وقتل غامضة ومشبوهة، رافقتها حادثة قتل صرّاف لبناني اسمه مدرج على لائحة العقوبات الأميركية لأنّه يتعامل مع حزب الله. وبحسب التقارير اللبنانية، يحوّل أموالاً إلى حركة حماس في غزّة، ما أثار عاصفة من تبادل الاتهامات بين حزب الله وخصومه السياسيين، وتصاعدت حدّة الكلام والتهديدات بين الجانبين.

على الصعيد العسكري، وتطوّر الحرب في غزّة، ودخول القتال الإسرائيلي في مرحلة حرب الاقتحامات والتوغّلات البرّية في مخيمات اللاجئين في وسط القطاع، مع التلويح الدائم بعملية عسكرية في رفح، وعدم التوصل إلى اتفاق صفقة تبادل للأسرى تؤدّي إلى وقف لإطلاق النار، لا بدّ أن يطبّق على الجبهة اللبنانية، ما قد يتيح المجال أمام عودة الوساطة الأميركية للتوصل إلى اتفاق يقضي بانسحاب حزب الله مسافة عشرة كيلومترات داخل الحدود، وتفكيك بناء التحتيّة العسكرية، مقابل الاتفاق على ترسيم الحدود البرّية اللبنانية الإسرائيلية، في ضوء هذا الوضع المعقّد وحالة عدم اليقين، تبدو حرب الإسناد التي يخوضها حزب الله مع إسرائيل أمام مفترق صعب، فبعد ستة أشهر على حرب غزّة، تبدّلت المعادلات التي تحكّمت في حرب الإسناد وتغيّرت أهدافها أكثر فأكثر. ما يجري اليوم هو عملية تدمير متبادلة بين إسرائيل وحزب الله، مع أخذ إسرائيل أكثر من مرّة زمام مبادرة التصعيد، سواء من خلال توسيع رقعة المواجهات نحو منطقة بعلبك البعيدة أكثر من مائة كلم عن الحدود، أو من خلال الاغتيالات في مراكز سكنية مأهولة، أو التدمير المنهجي للمنازل والبساتين والحقول، والقضاء على الموسم الزراعية ومعها أرزاق الجنوبيين. صحيحٌ أنّ الحزب استطاع أن يحوّل 80 ألفاً من سكان المستوطنات في الجليل إلى لاجئين، وإلى مشكلة وقنبلة موقوتة قد تنفجر في وجه المسؤولين الإسرائيليين في كلّ ساعة وكلّ وقت، لكن بموازاة ذلك، أصبح الثمن الذي يدفعه، ومن المحتمل أن يدفعه، أهل الجنوب باهظاً جداً، ولا قدرة لهم على تحمّله طويلاً. والآن، تبدو الجبهة اللبنانية الإسرائيلية أكثر الجبهات تعرّضاً للانفجار من أيّ وقت مضى، بسبب التطوّرات الأخيرة التي خلّفها الهجوم الإيراني. بالتأكيد، هناك أهمية كبيرة لعدم استخدام إيران لحزب الله في ردّها العسكري على إسرائيل، وهو يكشف توجّه إيران إلى عدم زجّ الحزب في المواجهة وتدفيعه الثمن الباهظ. من ناحية أخرى ما جرى أخيراً من الضفّة الغربية إلى الأردن، ولا يمكن لهذين البلدين أن يعترضا. أما آكثر الثغَر انكشافاً فظهرت بصورة خطة الإيقاع على عدد محدد من الفلسطينيين في القطاع، بعد «القضاء على حماس»، وبعد إعادة بنائه بأموال دول الخليج وفق معايير إسرائيلية وإشراف غربي، وفرض إدارة تكون أكثر هوادةً من إدارة السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية، وأكثر ضعفاً، وسيطرة الجيش الإسرائيلي على معابره، وكذلك إعادة الاستيطان الإسرائيلي إليه لضمان أن يفقد القطاع هويته وهوية سكّانه

> **بعد ستة أشهر على حرب حزب الله إسناد غزة، من حقّ أهالي الجنوب اللبناني أن يعرفوا مصيرهم وما ينتظرهم في الآتي من الأيام**

تحاول من خلاله إسرائيل استغلال تفوّقها الدفاعي في الردّ على الهجوم الإيراني من أجل ممارسة ضغط على حزب الله للقبول بحل دبلوماسي ومنع وقوع حرب واسعة النطاق قد تتحول إلى حرب إقليمية. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ الهجوم الإيراني أعاد تكتّل دول كثيرة وراء إسرائيل، وفعّل الائتلاف الإقليمي الدفاعي، الذي أقامته الولايات المتحدة برئاستها وبمشاركة إسرائيل ودول عربية في المنطقة، للمرّة الأولى للردّ على إيران، وذلك كلّه دروس لا بدّ من أنّ حزب الله يأخذها في حساباته.

أخيراً، تحوّلت الهجمات الإسرائيلية على الجنوب اللبناني إلى صورة عن عملية التدمير الإسرائيلية لغزّة. وبعد ستة أشهر على حرب الإسناد، من حقّ أهالي الجنوب أن يعرفوا مصيرهم وما ينتظرهم في الآتي من الأيام. هم في حاجة على الأقلّ إلى أن يفهموا هل الإنجازات التي حقّقها الحزب في هذه الأشهر تستحقّ كلّ هذه التضحيات؟ وهل هناك من سيعوّضهم خسائرهم في ظلّ بلد منهار سياسياً ومالياً، ومهدّد على الدوام بخطر نشوب حرب أهلية ؟ وهل من المحتمل أن يزجّهم الحزب دفاعاً عن إيران في حربٍ مدمّرة أخرى؟

(كاتبة لبنانية)

غزّة وفلسطين ويومنا التالي

مالك ونوس

لا تعني خطط (وسيناريوهات) «اليوم التالي» للحرب على قطاع غزّة، التي قرّرتها مبكراً دولة الاحتلال الإسرائيلي بالتنسيق مع الولايات المتّحدة، أهل هذا القطاع أو الفلسطينيين وحدهم، بل إنّ مشهد توحُّش دول الغرب، وعودة روح الاستعمار القديم إلى قاراته ومؤسّسات صنع القرار فيه بعد «طوفان الأقصى»، تُنبئ أنّ اليوم التالي سيعنينا جميعاً في المنطقة العربية والمحيط، وربما سيعني كثيرين في العالم، تتأثر حياتهم الهشّة بكلّ مُستجَد مهما كانوا بعيدين عنه. من هنا، يمكنُ القول إنّ يوم فلسطين التالي هو يومنا، ومستقبلها هو مستقبلنا، وهو ما سيحدّد صورة حياتنا المقبلة وشكلها، كما حدّدت حوادثُ أخرى ذلك الربيع نزوعاً استقلالياً. وتبيّن أنّ العقاب المقرّر لم يستثنِ حتى الأنظمة القريبة من الغرب والإسرائيليين، وها قد أتت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزّة لتجعل الجميع في الدول العربية يدفعون الثمن. بعد «طوفان الأقصى» بدا الجميع واضحاً: نزعت أوروبا عن وجهها قناع الليبرالية والاحترام وقدسية حقوق الإنسان، واعتمدت المكارثية ضد معارضي الحرب على غزّة، وعادت إلى الهمجية والتوحّش حين أعطت الكيان الإسرائيلي رخصة القتل، وأمدّته بالأسلحة المناسبة لتنفيذ الإبادة الجماعية في حقّ أهالي غزّة لتكتمل أركانها، وضمنت له الإفلات من عقاب مؤسّسات القانون الدولي. كما كان الإسرائيليون واضحين حين أظهروا حقيقتهم، ولم يخجلوا منها أمام المطبّعين القديمين، مصر والأردن؛ ستهجّر إسرائيل الفلسطينيين من غزّة إلى سيناء ليقيموا في مخيّمات أو ينصهروا في نسيج المجتمع المصري ويفقدوا هويتهم الفلسطينية، وكذلك من الضفّة الغربية إلى الأردن، ولا يمكن لهذين البلدين أن يعترضا. أما آكثر الثغَر انكشافاً فظهرت بصورة خطة الإيقاع على عدد محدد من الفلسطينيين في القطاع، بعد «القضاء على حماس»، وبعد إعادة بنائه بأموال دول الخليج وفق معايير إسرائيلية وإشراف غربي، وفرض إدارة تكون أكثر هوادةً من إدارة السلطة الفلسطينية في الضفّة الغربية، وأكثر ضعفاً، وسيطرة الجيش الإسرائيلي على معابره، وكذلك إعادة الاستيطان الإسرائيلي إليه لضمان أن يفقد القطاع هويته وهوية سكّانه الفلسطينيين، وبذلك تضمن إسرائيل إنهاء المقاومة في القطاع وفي الضفّة، لتمهيدهما في النهاية بعد التطهير الشامل لهما، ومن ثمّ التفرغ للدول العربية. ربما تُعدّ المقاومة الفلسطينية للاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، ومن خلفه الاستعمار الغربي الذي عاد إلى الظهور بمظهر الاستعمار القديم، إحدى آخر حركات المقاومة لنظام التسلّط والهيمنة الدولي، إن لم تكن الأخيرة. وقد كان هجوم الحكومات الغربية على الحرّيات العامة وحرّية الرأي وعلى فكرة الديمقراطية، علاوة على الهجوم على المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها، في داخل دولها بعد «طوفان الأقصى»، بمثابة تتويج هذا الهجوم الذي شرعت به مع تفشّي جائحة كورونا، وبعد غزو روسيا أوكرانيا، حتى بدت هذه الدول أشبه بالدول البوليسية التي عادة ما يكبل أيدي الغرب الاتهامات بسبب ملفّات انتهاك حقوق الإنسان فيها. وقبل «طوفان الأقصى» لم يكن لأحد أن يصل فيه الأمر إلى حدّ تخيُّل أنّ آكثر الكوابيس رعباً قد تحقّق، وهو تحوُّل هذه الحكومات إلى المكارثية حين أخذت تنبش في سجلات مواطنيها، واللاجئين فيها، في سياق التفتيش عن رأي فيه تعاطف مع ضحايا الإبادة في غزّة. وقد أصبح من ثم صاحب هذه المواقف متهماً معاداة السامية، حتى وإن كانت جريدته مجزّر إشارة إعجاب لمنشور يتحدّث عن ضحايا المذبحة الإسرائيلية. انتشرت في الغرب، بعد التظاهرات التي كسرت طوق المنع وخرجت تعارض الحرب على غزّة، تحليلاتٌ وتوقعاتٌ تفيد بأنّ النضال ضدّ الظلم الواقع على الفلسطينيين سيكون دافعاً إلى النضال من أجل الحفاظ على الحقوق السياسية وصيانة الحرّيات، وللحفاظ على المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية التي حصلت عليها الشعوب في الغرب، وصولاً إلى دولة الرفاه التي أخذت تتراجع فيه، والتي كانت جميعها ثمرة نضالها الطويل الممتد على مدى عقود. وانطلاقاً من فكرة أنّ المستقبل سيحدّده المنتصر، وهو سيكون مستقبلاً سمته التوحّش إن انتصر الإسرائيليون ونفّذوا خطتهم للبوم التالي في غزّة، فإنّ من شبه المحتمَل أنّ انكسار غزّة سيكون مقدمةً لانكسار الجميع في المنطقة العربية، سواء كانوا مطبّعين أم رافضين للتطبيع، وسيكون انكساراً للشعوب الأخرى في العالم، لأنّ الجميع سيصبح ضحية دول التسلّط المتوحّشة ذاتها.

> **انكسار غزّة سيكون مقدمةً لانكسار الجميع في المنطقة العربية، مطبّعين أو رافضين للتطبيع**

فلسطينيون يفرون من قصف إسرائيلي استهدف مخيم النصيرات، 12 إبريل 2024 (فرانس برس)

(كاتب سوري)

في رسائل السابقة الإيرانية

معن البياري

لسنا مضطرّين إلى تصديق كل البيانات والإفادات والتصريحات، في الشأنيْن، العسكري والسياسي، التي أسرفوا في طهران وإسرائيل في بثّها ونشرها، منذ انطلقت، الليلة قبل الماضية، أولى المسيّرات والصواريخ من الأراضي الإيرانية باتجاه أهداف في دولة الاحتلال، بشأن أعداد هذه الأسلحة وما أصابته ولم تُصبه، وإسقاطها وسقوطها، ليس فقط لأن الكذب يكثُر في الحروب (والانتخابات)، على ما قال بسمارك، وإنما أيضاً لأن الأذهى إلى التفكّر فيه حزمة الرسائل التي اشتمل عليها هذا الهجوم الإيراني، في أنه سابقةٌ أولاً، وفي أنه مضبوطٌ جدّاً، فلم يُحدث آثاراً موجعةً في دولة الاحتلال، فضلاً عن الأهمية الخاصة لإشهار وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، أمس، أن بلاده كانت قد أبلغت الولايات المتحدة أن عمليّاتها ستكون محدودة في إطار الدفاع المشروع عن النفس. يُضاف إلى هذا كله، وغيره، ما أذاعته طهران من أقوالٍ توحي بأنها تكتفي بالذي أقدمت عليه الليلة قبل الماضية، ردّا على استهداف إسرائيل القنصلية الإيرانية في دمشق أوائل إبريل/ نيسان الجاري، وقتلها ضباطاً إيرانيين وإزنين في الحرس الثوري، وإن أردفت المراجع الإيرانية قولها هذا إنها ستضرب «ثانيةً إذا ما ارتكبَت إسرائيل «حماقةً» أخرى.

لم يكن ممكناً لطهران غير أن تفعل شيئاً ضد دولة الاحتلال، عسكرياً من نوع ما، وبنفسها لا بأيدٍ حوثية أو بصواريخ من حزب الله، بعد أن رفعت مستوى لغْتها في التهديد والوعيد عقب ضربة القنصلية التي مثّلت عدواناً مشهوداً على «أرض إيرانية»، وإن رمت في الأثناء، للولايات المتحدة، تعييناً، صيغة تساعدها على ضبط نفسها، كما طولبت من غير عاصمةٍ أوروبية وعربية وإسلامية، وهي أن يصدر مجلس الأمن إدانة للفعلة الإسرائيلية التي كانت انتهاكاً معلناً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية (1961). ولكن العرف الأميركي، والدولي أيضاً، أن إسرائيل في حصانةٍ من أي انتقاد في المجلس الذي ينزع عنه الفيتو الأميركي التقليدي المعتاد وظيفتُه في حفظ السلم والأمن في الشرق الأوسط. لم يكن ممكناً لطهران غير أن تهبط بنفسها عن شجرةٍ صعدت إليها، فكانت السابقة التي لا يجوزُ التبخيس من قيمتِها، السياسية والعسكرية، كما صاروا يزيدون ويعيدون من «بعشرون» إيران في فهم خاص بهم، ولا يخصّها. وأول أوجه القيمة العسكرية لمسار الصواريخ والمسيّرات من الأراضي الإيرانية إلى قاعدة عسكرية إسرائيلية في النقب (هكذا قال الطرفان) أن صنّاع القرار في طهران لا يعتنقون كظْم الغيظ والصبر الاستراتيجي والتهديد اللفظي إيّاه عقيدةً مطلقة، بل يحدُث أن يسلكوا خياراتٍ أخرى، تنضبط في طوْرٍ أول، ثم قد لا تنضبط في طوْرٍ آخر إن لزم الحال. يأتي إلى البال أيضا أن إيران لا تُبادر إلى سابقة 14 إبريل من أجل غزّة والفلسطينيين، وإنما عندما يفيض الكيلُ في الاعتداءات الإسرائيلية عليها، فالحوثيون في البحر الأحمر وحزب الله في الجنوب اللبناني يؤدّون ما هو في مقدورهم إسناداً لأهل القطاع المنكوبين، ولحركة حماس. كما أنها تُبلغ العالم أنها، عندما تزاول «دفاعها المشروع عن النفس» تُخطر المصريين والعراقيين والأردنيين وغيرهم، من أجل أن تحتاط أجواؤهم ومطاراتُهم، كما أنها لا تستهدف مدنيين إسرائيليين، وإنما موقعاً عسكريا (قالت إنه قاعدة في النقب انطلقت منها صواريخ ضربة القنصلية)، وكان طهران تذكّر بأخلاق الحروب، وتُبلغ الولايات المتحدة أن عليها أن تُعلم حليفتَها، دولة الاحتلال، بأنها لا تُمانع في خوض مواجهةٍ في هذا الإطار. إذا ما تدحرَج «التصعيد» تالياً إلى ملعب حربٍ لا تريدُها في الأساس، ولم يقصد هجوم الليلة قبل الماضية الذهاب إليها. وثمّة، من قبل ومن بعد، مياه الخليج ملعباً موازياً، كما دلّت عليه واقعة خطف سفينة برتغالية العلم يملكها إسرائيلي، يوم الجمعة الماضي. لا مفاجأة في فائض البراغماتيّة التي اتّصفت بها طهران، عندما باشرت رسائل متبادلة مع واشنطن، عبر أنقرة (وغيرها)، بشأن سابقة المسيّرات والصواريخ إلى قاعدة النقب. ولا مفاجأة في الحدود التي رسمتها لهذه السابقة، فالمُراد الذي توخّته أن تعرف دولة الاحتلال أن الكيْل إذا بلغ بمقدارٍ لا يعني أنه سيفيض ثانياً وثالثاً بالمقدار نفسه، وعندها قد تكون المفاجآت.

حرب غير متماثلة لكنْ متكافئة

سامح راشد

رغم الخسائر الهائلة التي تكبّدها الفلسطينيون في غزّة، والمجازر المتوالية التي حصدت أرواح عشرات الآلاف، لم تستطع إسرائيل والقوى المساندة لها، من الإقليم ومن خارجه، كسر إرادة أهل غزّة أو نزع روح المقاومة منهم، إلى حدّ أنّ من يأس منهم ويظنّ أن لا منجاة له من بطش إسرائيل، لا يبحث عن مهربٍ أو يقبل الخروج من غزّة، بل يتمنّى أن يُستشهد وهو يدافع عنها. هذا هو حال المدنيين العزّل الذين لا يملكون من أمرهم شيئاً. أما المقاتلون من مجاهدي فصائل المقاومة، فهم يزدادون قوّة وصلابة كلّما زاد بطش العدو وتوحّشه. وكلّما سقط من المقاتلين شهيدٌ أخذ مكانه آخرُ يتمنى الشهادة. ورغم تقدّم الآلة العسكرية والتقنيات الحديثة التي يحوزها الجيش الإسرائيلي، ينفّذ مقاتلو فصائل المقاومة عمليات عسكريةً نوعيةً تُذهل العدوّ، وتجعل حلفاءه وداعميه في حيرة من أمرهم، فبأدوات بدائية وتقنيات بسيطة يُوجّه المجاهدون الفلسطينيون ضربات موجعة تستنزف القوات الإسرائيلية بشرياً ونفسياً. ما يجري في غزّة منذ ستة أشهر نموذج مثاليّ للحرب المتكافئة لكن المتماثلة، وهو نمط يجمع تفاوت القدرات العسكرية والإمكانات المادية المباشرة بين الطرفين إلى التكافؤ والندّية في العمليات الميدانية وتبادل المكاسب والخسائر سجالاً، وبشكل يتناسب مع حجم وقوّة كلّ طرف. الدلالة العميقة في هذا النموذج الجدير بالتأمل أنّ صراعات الحقّ والباطل، والحروب المدفوعة بوازع عقدي، لا يمكن حسمها نهائياً مهما كان التفاوت في القدرات والإمكانات المادية. بل يتجاوز الوضع في غزّة المتعارف عليه من رسوخ الأفكار الجهادية والعقيدة القتالية ذات المرجعية الدينية التي قد تدفع أحياناً إلى الكمون أو التراجع والكرّ والفرّ.

ما يدعو إلى التساؤل ليس أداء المقاتلين ولا بسالة المدنيين الفلسطينيين، وإنما ذلك العنت الإسرائيلي غير المفهوم، الذي كثيراً ما يتجسّد في اندفاع أحمق نحو كمائن ومآزق سياسية وأخلاقية، لا عسكرية فقط. ولا يقتصر هذا الغباء على التوجّه العام نحو استمرار الحرب، الذي يتبدّاه بنيامين نتنياهو لمصالح شخصية وخشية حساب عسير ينتظره، فالواضح أنّ الغطرسة التي تعمي الأبصار متفشية بين صفوف القيادات الإسرائيلية العسكرية والسياسية. إذ لا منطق مفهوماً في تكرار وقوع القوات الإسرائيلية في كمائن عناصر المقاومة بصورة متكرّرة ومتطابقة. وفضلاً عن تلك الهزائم الصغيرة المتتالية التي يُنزلها المقاتلون الفلسطينيون بإسرائيل، لا تزال تل أبيب تحلم بإمكانية القضاء على المقاومة أو تصفية معظم عناصرها المقاتلة، وفقاً للتكتيكات المتبعة ذاتها التي ثبت فشلها مراراً وتكراراً طوال ستة أشهر. صحيح أنّ جانباً من الإصرار على المضي في العمليات العسكرية البرّية، يستهدف تهجير الفلسطينيين وإزاحتهم خارج نطاق القطاع كلّياً، لكنّ الفكر الحاكم لهذا التوجه يتناسى أنّ المسألة ليست في المسافة الجغرافية قريباً أو بعداً عن المستوطنات، وأنّها لا ترتبط بالتواصل البرّي المباشر مع المدن الإسرائيلية. كما أنّ عدم تمكن تل أبيب من تحقيق أيّ نجاح لعملياتها العسكرية منذ أكثر من ستة أشهر، كفيل بتنبيه أيّ قيادة رشيدة إلى ضرورة وقف القتال وإنهاء العمليات للحد من الخسائر ولحفظ ماء الوجه. ولكن يبدو أنّ نتنياهو لي

شيء عن التعقيد الإقليمي في الملفّ اليمني

بشرى المقطري

في إكراهات تداخل العامل الإقليمي بالسياق المحلّي اليمني ما يتعدّى مصادرة القرار الوطني للمجتمعات المحلّية وتحويل الوكلاء إلى أدواتٍ لفرض أجندات حلفائهم، إلى إخضاع الوضع الوطني لشروط الصراع الإقليمي وتحوّلاته حرباً وسلماً، ومستقبله أيضاً، وهو ما ينطبق على الحالة اليمنية بتحوّلاتها السياسية والعسكرية، وإذا كان التدخّل العسكري السعودي في اليمن فرضه الصراع السعودي الإيراني، فإنّ استئناف علاقاتهما الدبلوماسية حقّق اختراقاً في الأزمة اليمنية، تمثّل بعقد جولات متبادلة من المشاورات بين السعودية وجماعة الحوثي، من زيارة الوفد السعودي صنعاء في إبريل/ نيسان الماضي، إلى زيارة وفد الجماعة الرياض نهاية العام المنصرم (2023)، والاتفاق على خريطة طريق أممية تلبي مصالح الطرفين، إلا أنّ الحرب في غزّة أعادت الأزمة اليمنية، كما يبدو، إلى نقطة البداية. تتعدّد أسباب تعقّد الأزمة اليمنية في الوقت الحالي، من انسداد أفق الحلّ السياسي، وتعثّر خريطة الطريق الأممية، إلى ربط الأزمة اليمنية بالتطورات الإقليمية، وتحديداً الحرب في غزّة، فأدّى ذلك إلى نقل الملفّ اليمني من مربّع الصراع السعودي الإيراني إلى مربّع الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بتعقيداته، وبشكل أوسع، الصراع العربي الإسلامي مع إسرائيل، إلى جانب انعكاسات حرب غزّة على الساحة اليمنية. وإذا كان تطبيع العلاقات بين السعودية وإيران قد خفّض الصراع في المنطقة، بما في ذلك الحرب في اليمن، فإنّه نتج عن تقارب المصالح والأولويات بين الطرفين، إلا أنّ تجذّر الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وتباين رؤى المتصارعين والمجتمع الدولي كذلك في طرق الحلّ، يجعل من الصعب تخفيض حدّة الصراع في الوقت الحالي. ومن جهة ثانية، أدّى ربط اليمن بالحرب في غزّة إلى تصديرها على حساب إنهاء الحرب في اليمن، والمضي إلى تسوية سياسية بين الأفرقاء، فإلى جانب تحوّل البحر الأحمر إلى جبهة فاعلة لمساندة المقاومة الإسلامية في فلسطين، مقابل احتشاد القوى العسكرية الدولية في السواحل والممرّات المائية اليمنية لمواجهة جماعة الحوثي التي تشنّ هجمات على السفن التابعة لإسرائيل وحلفائها، فإنّ تحوّل أولويات الوكلاء وأيضاً أولويات حلفائهم الإقليميين، يضيف تعقيداً آخر على الأزمة اليمنية، بما في ذلك تغيّر خياراتهم في إدارة الصراع.

من موقعها دولة إقليمية متدخّلة في اليمن، تركّزت الاستراتيجية السعودية، مع تغيير نهجها الإقليمي، نحو التهدئة بإنهاء تدخّلها العسكري في اليمن أولوية أمنية، تمكّنها من المضي في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية، إذ حرصت على تلبية اشتراطات جماعة الحوثي الاقتصادية، لاستئناف العملية السياسية في اليمن، ومن ثمّ توقيع اتفاقية تنهي الحرب، وتمكّن السعودية من أنّ تصبح راعية إقليمية للتسوية المُرتقَبَة، مقابل حصولها على ضماناتٍ من الجماعة تؤمّن حدودها الجنوبية مع اليمن، إلا أنّ حرب غزّة رفعت مستوى الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة، كما أعادت الصراع الإسرائيلي الفلسطيني إلى الواجهة على حساب الأولويات السعودية في حلّ الأزمة اليمنية. ومع بقاء الخيار الأمني حاضراً في إدارة حساباتها الإقليمية، فإنّ حرب غزّة فرضت عليها تحدّياتٍ

> تركّزت الاستراتيجية السعودية، مع تغيير نهجها الإقليمي، نحو التهدئة بإنهاء تدخّلها العسكري في اليمن أولوية أمنية تمكّنها من المضي في تنفيذ مشاريعها الاقتصادية

> يشكّل تصعيد أزمة الملاحة في البحر الأحمر أخطر التحدّيات التي تواجهها السعودية، فإلى جانب تعطيل خيارها بإنهاء الحرب في اليمن، فإنّه فرض مخاطر على أمنها ومصالحها الاقتصادية

سياسية وأمنية أكثر خطورة من حربها في اليمن. فإلى جانب التصعيد المتعدّد الأقطاب من إسرائيل وحلفائها الغربيين مقابل قوى المقاومة الإسلامية وإيران ووكلائها، الذي أعاد رسم المشهد الأمني والعسكري في المنطقة، وأضرّ بمصالحها، فإنّ تصدّر منافسها الإيراني ووكلائها، بما في ذلك خصمها جماعة الحوثي، دعم غزّة، شكّل ضغطاً سياسياً على السعودية، من تجريدها من مركزها دولة تقود العالم السُّنّي، وتدافع عن قضاياه الجوهرية التي تحتلّ القضية الفلسطينية صدارتها، إلى عزلها عن دائرة التأثير المباشر للتهدئة في المنطقة، مقابل تهديد مصالحها الحيوية. ومع أنّ السعودية فضّلت خيار الحياد لتجنيب نفسها تأثيرات الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بأبعاده الإقليمية، فإنّ المراهنة على اتباع سياسة دبلوماسية للتأثير بالمتصارعين لم تمكّنْها من لعب دور يناسب طموحاتها الإقليمية، نتيجة تفرُّد قوى دول الطوق ودول خليجية بالملفّ التفاوضي بين حركةً حماس وإسرائيل. ومن جهة رابعة، وهو الأهم، فرض تصعيد حلفائها من أميركا إلى إسرائيل خيارات المواجهة مع إيران عبئاً آخر على السعودية، إلى جانب أن تصعيد معسكر قوى الممانعة هجماته على المصالح الإسرائيلية والأميركية في جبهات عدّة، ومنها البحر الأحمر، شكّل ضغطاً إضافياً على السعودية، ومع محاولة تجنيب نفسها أبعاد التصعيد العسكري المتبادل مقابل تثبيت علاقة مستقرة مع إيران، منها إدانتها القصف الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق مطلع الشهر الحالي، والتي أسفرت عن مقتل عسكريين إيرانيين، فإنّ استمرار التصعيد الإسرائيلي في غزّة، وترابط الجبهات الإقليمية المساندة لفلسطين، بما في ذلك جبهة البحر الأحمر، شكّل عبئاً مضاعفاً على السعودية، انعكس على إدارتها للأزمة اليمنية، ووسائلها في حماية مصالحها.

يشكّل تصعيد أزمة الملاحة في البحر الأحمر أخطر التحدّيات التي تواجهها السعودية، فإلى جانب تعطيل خيارها بإنهاء الحرب في اليمن، فإنّه فرض مخاطر على أمنها ومصالحها الاقتصادية، جرّاء هجمات جماعة الحوثي على السفن الموالية لإسرائيل وحلفائها في البحر الأحمر، وتصاعد الدور الإقليمي لإيران في مجالها الحيوي، ومع أنّ أزمة البحر الأحمر حيّدت السعودية طرفاً إقليمياً في حرب اليمن، بما في ذلك تنصّلها من مسؤوليتها حيال تفاقم الوضع الإنساني، فإنّ تركيز الدبلوماسية الغربية والأممية على وقف هجمات الجماعة على الملاحة، أفقد السعودية موقعها في إدارة الملفّ اليمني، لأنّها لا تملك أوراق ضغط على الجماعة، بل على إيران، ومن ثمّ تغيير مواقع النفوذ في الملفّ اليمني لمصلحة منافسها الإيراني.

ومن جهة ثانية، دخول منافسها الإماراتي في اليمن، في معادلة ردع جماعة الحوثي في الممرات والسواحل اليمنية، مع القوى الغربية، من خلال حلفائها في اليمن، يجرّد السعودية من أدوات الضغط على الجماعة عسكرياً، وسياسياً أيضاً، ومع أنّ الخيارات السعودية قد تجعلها تلجأ إلى وسائل غير مباشرة، من دعم القوى الغربية في هجماتها ضدّ الجماعة، إلى تحريك وكلائها في اليمن للضغط على جماعة الحوثي اقتصادياً، وذلك بإدارة أزمة المصارف التي تشهد، في الوقت الحالي، تطوّراً لافتاً، بما في ذلك مطلب فرع عدن للبنك المركزي نقل مراكز البنوك الرئيسية من صنعاء إلى عدن، إلى جانب التعويل على استمرار حاجة الجماعة لتنفيذ مطالبها الاقتصادية في التسوية السياسية، المتمثّلة بدفع رواتب موظفي الدولة في المناطق الخاضعة لها، وتقاسم الموارد النفطية، إلا أنّ انخراط السعودية في هذه المواجهة، وإن ضمنت وسائل الحياد لحماية نفسها، إلى جانب حصولها على أسلحة أميركية متطوّرة لتأمين حدودها، مع استمرار الصراع الإقليمي مع إسرائيل، وتنامي شعبية قوى المقاومة الإسلامية، سيجعل السعودية الطرف الخاسر في حال ضيّقت الخناق على الجماعة.

بوصفها قوى عابرة بولاءاتها الإقليمية، يبقى الترابط بين المحلي والإقليمي يحكم التوجهات السياسية للوكلاء المحليين، وإذا كان الوكلاء في اليمن، على اختلافهم، ظلّوا أدواتٍ لحلفائهم في حرب اليمن، فإنّ فاعليتهم تختلف طبقاً للعلاقة المتبادلة، إلى جانب تأثيرهم في المعادلة الإقليمية، ومع أنّ جماعة الحوثي ظلّت لاعباً رئيساً في الحرب المؤقلمة، فإنّ انخراطها في جبهة المقاومة الإسلامية ضد إسرائيل، وفاعليّتها في إدارة أزمة الملاحة في البحر الأحمر ضاعف من ثقلها الإقليمي، ومنحها مكاسب عديدة، سياسية وعسكرية وشعبية، وبالتالي حرصت الجماعة على تركيز استراتيجيتها السياسية والعسكرية في الوقت الحالي بتصعيد حرب غزّة، والصراع الإسلامي ضد إسرائيل، على حساب إنهاء الحرب في اليمن، إلا أنّ نتائج هذه السياسة أكثر تعقيداً من جني مكاسب آنية تخدم أهدافها التكتيكية؛ فإلى جانب أبعاد ربط الأزمة اليمنية بالسياق الإقليمي ونتائجه على الوضع المحلي، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، فإنّ هذه الاستراتيجية قد تجعل الجماعة تواجه أدوات ضغط متعدّدة تخصم من رصيدها على المدى البعيد، وتنشأ تحدّيات تحدّ من استقرارها سلطة أمرٍ واقعٍ، ناهيك عن تعقيد إنهاء الحرب في اليمن. فمن جهة، جمّد تصعيد الصراع الإسلامي ضدّ إسرائيل، وإنْ منح الجماعة موقعاً في المعادلة الإقليمية، المسار السياسي لإنهاء الحرب في اليمن، ما أفقد الجماعة ورقة سياسية بالضغط على السعودية متدخّلاً إقليمياً، فأصبح وقف هجماتها في البحر الأحمر أولوية بالنسبة للقوى الدولية وحلفائهم الإقليميين، ومنهم السعودية، ومع أنّ الجماعة طالبت في الذكرى التاسعة لانطلاق عاصفة الحزم، في نهاية الشهر الماضي (مارس/ آذار)، السعودية بالمُضي لتوقيع اتفاقية لإنهاء الحرب في اليمن، فإنّها تجاهلت مبادرتها، ما يعني أنّ السعودية تخضع لاشتراطات حلفائها الغربيين بوقف هجمات الجماعة في البحر الأحمر أولاً. من جهة ثانية، وأمام استمرار التحدّيات الاقتصادية التي تواجهها الجماعة سلطة أمرٍ واقعٍ، مقابل تصاعد أزمة الملاحة وتداعياتها الاقتصادية، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية الأميركية جراء تصنيفها الجماعة منظمة إرهابية، يجعل الجماعة في مركز ضعيف، ومع اعتمادها على إدارة المجتمع بالأزمات، إلى جانب خوض مواجهات متقطعة في جبهة مأرب، وبعض الجبهات الأخرى للضغط على خصومها، فإنّ ندرة الموارد في المناطق الخاضعة لها وصراع أجنحتها على الاقتصاد، مقابل مضاعفة الضرائب على المواطنين، يشلّ قدرة الجماعة على تثبيت سلطتها، وإذا كانت قد لجأت أخيراً إلى طبع عملة نقدية معدنية، فئة مائة ريال، وإن لم تظهر بعد تداعياتها الاقتصادية على عملتها المحلية، فإنّها تعكس عمق أزمة الجماعة، خاصّة في ظلّ اشتداد الصراع على المصارف مع الحكومة المعترف بها، بإعلان البنك المركزي في عدن تجميد مصارف وبنوك رئيسية عدة، وإن تراجعت عن الخطوة، فإنّها تبقى مؤشّراً على التحدّيات التي ستواجهها الجماعة مستقبلاً، في حال استمر تجميد المسار السياسي، مقابل تصعيد هجماتها في البحر الأحمر، إلى جانب مطالبة البنك المركزي في عدن بنقل مراكز البنوك الرئيسية من العاصمة صنعاء إلى عدن، التي تعني في حال تنفيذها ضربة قاصمة لسلطة الجماعة، وعلى مركزية صنعاء عاصمة يمنية، وفي حين طالبت قيادات في الجماعة السعودية بالتدخل لمنع حليفها من اتخاذ هذا الإجراء، فإنّ تحوّل السعودية إلى قوّة إنقاذ بالنسبة إلى الجماعة يعني أنها فقدت السيطرة على أدواتها التي طالما راهنت عليها لحصد مكاسبها، ومع اعتمادها على دعم حليفها العسكري واللوجستي، فإنّ الدولة المحاصرة التي تخضع هي الأخرى لعقوبات اقتصادية وتحدّيات داخلية، لن تستطيع إسعاف الجماعة لمواجهة التحدّيات الملحة التي تهدد سلطتها.

(كاتبة يمنية)

كأنّ السوريين في لبنان للنزهة حتّى يُرحّلوا

شفان إبراهيم

لم يكن ينقص السوريون في لبنان، في ظلّ الهشاشة الأمنية والفراغ الرئاسي منذ سنة وخمسة أشهر، والضعف الأمني في الداخل وعبر الحدود، ومخاوف امتداد الصراع في غزّة إلى لبنان، والفقر والفاقة التي يعيشها غالبية اللاجئين السوريين إلى لبنان، سوى جريمة قتل منسّق حزب القوات اللبنانية، باسكال سليمان، في منطقة جبيل في جبل لبنان، لتكتمل فصول معاناتهم وخوفهم، وهو ما أثّر بعمق في التفاعلات السياسية والشعبية، وردات الأفعال تجاه السوريين عامة، عدا نذير شؤم لصراع طائفي جديد في لبنان، في ظلّ احتقان سياسي وإعلامي تتصاعد وتيرتُه، مع مخاوف حقيقية من وصولها مرحلة لا يمكن معها السيطرة عليها، خاصّة مع مخاوف كبيرة حيال انعكاسات أي ردٍّ انتقامي على استهداف القنصلية الإيرانية في دمشق خلال إبريل/ نيسان الجاري، ووصول تأثيرات ذلك الرد إلى لبنان، مع تباين المواقف والمقاربات للفاعلين السياسيين والعسكريين اللبنانيين للحرب على غزّة وتأثيرها في البلاد. وأمام كُل ذلك البلاء، يتحمّل اللاجئون السوريون تبعات وتداعيات ذلك الاغتيال، خاصّة أنّ تراشق الاتهامات بين الأطراف اللبنانية، يوقظ شياطين ردات الفعل العام على الجميع، فحزب القوات قال إنها «اغتيال سياسي» للقيادي حتى إثبات عكس ذلك. في حين، تحدّث مناصرو الحزب وأعضاؤه، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، عن ضلوع حزب الله في العملية، ويَتّهمُ الأخير الكتائب بالسعي إلى «الحرب الأهلية». لكنّ الممارسة الفعلية

> موقف السلطة في لبنان تجاه دعوات القصاص الجماعي لمقتل باسكال سليمان قد لا تقلّ فظاعة عن جريمة القتل نفسها

الحقيقية هي تصاعد الانتهاكات ضد اللاجئين السوريين، وتعرّض عدد منهم للاعتداء المباشر، أو الدعوة إلى ترحيلهم، أو إخراجهم من بيوتهم ومحلاتهم وطردهم من المنطقة، أو التحريض الحكومي، وإرسال تهديدات لإخلاء بعض المناطق، كما حصل في منطقة برج حمّود، ومنطقة زوق مكايل في كسروان، حيث أُلقيت منشوراتٌ ورقية في الساحات والطرقات تطالب بخروج اللاجئين، اشتعلت بعدها حرب البيانات والتصريحات، تُرسَخ في مُجملها التنمّر وخطاب الكراهية والدعوة المبطّنة والصريحة للعنف ضد اللاجئين، وصلت إلى مستويات رسمية، كما في حالة وزير الداخلية اللبناني، بسّام مولوي، الذي طالب بكثير من التشديد في تطبيق القوانين على اللاجئين للحد من الوجود السوري في لبنان بشكل عملي وواضح. والأكثر فداحة وصلافة تمثّل في زعم وزير المهجّرين، عصام شرف الدين، وجود «20 ألف مسلح وخلايا إرهابية نائمة داخل مخيّمات اللاجئين ينتظرون ساعة الصفر والإشارة من واشنطن لتقويض الأمن في سورية، لمآرب سياسية تخدم الدول الغربية». كما لم تخرج دعوة حزب القوات لخروج السوريين من لبنان عن ذلك الإطار وعن الدعوة إلى عودة اللاجئين إلى ديارهم، متحجّجين باستتباب الأمن في مناطق سيطرة النظام أو مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري، مع رفض بيانه الحقد والهمجية ضد السوريين، وكأنّ الوضع الأمني والمعيشي والسياسي في سورية مستقر ومُستقطب للعمالة الأجنبية والسيّاح، ويُعتَبَر رمزاً للعدالة الاجتماعية والديمقراطية حتى يحفّز الفارين من جحيم الحرب والموت على العودة إليها. اللاجئون السوريون في لبنان، وفي بيان لهم، أدانوا جريمة القتل، وأعلنوا براءتهم من كل ما يتسبّب بأذية الشعب اللبناني، أو مخالفة القوانين اللبنانية، وأنّ وجودهم مؤقت، وسينتهي مع توفّر ظروف العودة الآمنة.

الواضح أنّ القواعد الاجتماعية في لبنان منقسمة حيال الوجود السوري منذ البداية، وتوالت الحوادث التي عمّقت بشدّة ذلك الانقسام، لكن حادثة القتل هذه لعبت دوراً بارزاً في جذب مزيد من اهتمام القوى الأمنية والسياسية لوجودهم، تحوّل لاحقاً إلى هوس لدى قطاعاتٍ شعبية تحاول اتهام جميع السوريين الموجودين في لبنان، لترتبط الاعتداءات عليهم مع نتائج التسعير العنصري الذي استلمت ناصيته قوى سياسية تعارض الوجود السوري في لبنان عبر حسابات انتخابية وطائفية. ومع اشتداد الخطاب والتحريض، فإنّ أي فعل صغير مخالف لقانون يُتهم به النازحون السوريون سيُترجم انفلاتاً سلوكياً على الأرض ضدّ السوريين، وهو بدوره يُساهم في حصار جميع المنافذ المتبقية للتعددية والتنوع الثقافي والسياسي والإنساني. بالتأكيد، تسبّب ملفّ النزوح بضغط اجتماعي كبير، لكنّ السوريين في عموم دول اللجوء الإقليمي، خاصّة من لم تتوفّر لهم ظروف معيشة جيدة، وظلّوا بلا عمل أو دراسة، أو لم يحصلوا على تأشيرات للهجرة النهائية، ربما لن يدّخروا وقتاً وجهداً للهجرة العكسية لو سنحت لهم فرصة العودة، لكنها عودة مرتبطة بتبني خطط واضحة للانتعاش الاقتصادي المبكّر، وإعادة الإعمار، والتسوية السياسية، وضمانات صُلبة بعدم الملاحقات الأمنية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتوفير فرص العمل، وكل ذلك مرتبط بدعم عربي حازم، وتدخّل المجتمع الدولي والمنظمّات الدولية، وكلّ ذلك مفقود أو ضعيف إلى الآن، فكيف يُطلب منهم العودة بخطابات عنصرية ومواجهات مباشرة؟ وإذا كان السوريون في الداخل هم أنفسهم يبحثون عن مخرج للهروب والهجرة، وإنقاذ ما تبقى من أعمارهم والأعوام المهدورة من حياة أبنائهم، فكيف يُطلب من مجتمع النزوح العودة إلى حيث المجاعة والكارثة المعيشية؟ ما يزيد من فظاعة المشهد هو الصمت المدوّي من قسم من الناشطين والصحافيين والمجتمع اللبناني بشكل عام، وإن على عكس قسم من أصوات إنسانية وعادلة تدعو إلى الفصل بين أنسنة اللجوء، ووجود جماعات مسيئة تتحرّك وفق أجندات معيّنة لتسريع وتيرة الصراعات الأهلية والمذهبية. لكنّ الموقف الرسمي للسلطة في لبنان تجاه دعوات القصاص الجماعي، قد لا تقلّ فظاعة عن جريمة القتل نفسها، وربما تفوق فظاعة العنصرية وحملات الترهيب والكراهية ضد اللاجئين السوريين في لبنان، خاصّة، أنّها تكتفي بالمشاهدة أو بالخطابات الشعبوية، وتقدّم سردية لا تُؤَمّن الحماية للنازحين، وهم أضعف حلقة في المعادلة كلها. فهل البطولات الكلامية ستجلب الحلّ الأمثل للبنان أم المزيد من المعاناة والاحتقان؟ وإذا كانت الحكومة في لبنان جادّة وصادقة في فرض الأمن واستتبابه، فإنّ التضامن العميق والحقيقي هو مع الشرائح التي تخشى على حياتها حتّى وهي مختبئة في منازلها.

وفي تفكيك رواية أسباب القتل بالجريمة السياسية أو بدافع السرقة، يُمكن القول إنّ العقل البسيط سيبحث في أسباب نقل الجثّة إلى سورية، ثم كشفها، وهل هو لزرع إسفين العنصرية والتفرقة بين السوريين النازحين والمجتمع اللبناني الذي انجرّت إليه قطاعات غير قليلة أصرّت على ترحيل السوريين، في ظلّ الأزمة الاقتصادية المميتة التي يعيشها اللبنانيون، وإشغال الرأي العام عن مواضيع أخرى ترتبط بغزّة وغيرها؟ المؤسف أنّ ما حصل نجح، وإن نسبياً، في إعادة فتح باب دعوات ترحيل السوريين، ونقل ملفّ النزوح من الإنساني إلى السياسي والأمني، ما هو جيد في الموضوع أنّه لا تعميم في مطلب الترحيل، واللبنانيون المُدركون لحجم الفتنة يعرفون جيداً ما يحدث.

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads